ازدحام شديد على مبنى «المعاقين» وغموض في آلية التقديم والصرف

التمار: 2500 معاق قدموا طلبات الحصول على قروض «التسليف»

حيدر: نقبل الطلبات بناء على صلاحية شهادة الإعاقة وشكّلنا فريق عمل للمتابعة والتنسيق مع أصحاب العلاقة واستكمال النواقص إن وجدت

د.جاسم التمار يبيّن لإحدى المعاقات المستندات المطلوبة

.. ويجيب عن أسئلة أحد المراجعين

كتابة الطلبات على الحائط

عادل الشنان

توافد عدد من المعاقين وذويهم صباح امس الى مبنى الهيئة العامة للمعاقين لتقديم طلبات الحصول على المنحة السكنية من بنك التسليف والبالغة 10 آلاف دينار للحالات الشديدة والمتوسطة و5 آلاف للحالات البسيطة.

وقد تواجد مدير عام الهيئة العامة للمعاقين د.جاسم التمار ومراقب الهيئة عصام حيدر وعدد من موظفي الهيئة في الساحة أسفل مبنى الهيئة منذ السابعة صباحا لاستقبال المراجعين والعمل على تيسير معاملاتهم وإبعادهم عن ضيق المكان في المبنى وقلة المصاعد، وقد حرص د.التمار وحيدر على الاجابة عن جميع استفسارات المراجعين بصفة شخصية وبروح باسمة ما أضفى على الجو العام روحا جيدة من قبل المعاقين وذويهم وثمّن الكثيرون منهم جهود د.التمار ووصفوه بالرجل المناسب في المكان المناسب لما اتصف به من روح انسانية عالية ولطف في التعامل مع المراجعين.

وقال د.التمار ان قانون الهيئة العامة للمعاقين رقم 2010/8 كفل في مادته رقم 32 حصول المعاق على منحة بهدف البناء وانطلاقا من مبدأ تفعيل هذه المادة تم عقد عدة اجتماعات مع بنك التسليف والادخار بصفته الجهة الأخرى المعنية بهذا، والآن وبعد عدة مناقشات وتباحث في المادة محل النقاش وضعنا أيدينا على اللبس الموجود وتم تشكيل لجنة قانونية مشتركة لايجاد الطريقة الصحيحة والخط السليم لصرف هذا النوع من المنحة بعد الاطلاع على المذكرة التفسيرية للقانون وتم اصدار القرار بحيث يتم صرف منحة قدرها 10 آلاف دينار للاعاقات المتوسطة والشديدة و5 آلاف دينار للاعاقة البسيطة وتم وضع نموذج مشترك بين الهيئة وبنك التسليف تتم تعبئته من قبل الراغبين في الاستفادة من هذا القرار، وتم في اليوم الأول استقبال ما يقارب الـ 2500 مراجع قاموا بتعبئة النموذج ومن ثم يقوم فريق عمل مجهز في الهيئة بمراجعة النموذج مع الملفات الخاصة بالمعاقين والاتصال بهم في حالة وجود نواقص لبعض الحالات، مشيرا الى ان الهيئة تحرص على تفعيل مواد القانون.

وبيّن د.التمار ان الهدف من صرف هذا المبلغ استثماره في سكنه وتوفير احتياجاته السكنية مثل وضع مصاعد او بناء حمام خاص او غرفة خاصة وتوسعة ممرات او الاحتياجات السكنية الخاصة بالمعاق وان الهيئة ستقوم بجميع الاجراءات في حال استكمال البيانات عوضا عن المعاق وسوف تتابع الموضوع مع بنك التسليف وصرف المبالغ حتى توفر على المعاقين الوقت والجهد مبينا ان الفريق يعمل بنفس الوقت على تحديث بيانات جميع المعاقين لتسهيل معاملاتهم في أي وقت لاحق.

واكد التمار انه لا يشكك في اي كان وانما القفزة التي حدثت خلال 5 سنوات في اعداد المعاقين من 5 آلاف الى ما يقارب الـ40 الف معاق تحتاج وقفة والنظر بالموضوع والتدقيق فيه واوجدت لديه عدم الاطمئنان لذلك تم تشكيل لجان متخصصة للتحقق من صحة ارقام اعداد المعاقين وحالاتهم وفقا للنظم واللوائح المعمول بها ونص عليها القانون مؤكدا ان بعض اللجان السابقة حددت بعض الحالات وفقا للاجتهادات الشخصية وليس طبقا للمعايير والاسس التي حددتها منظمة الصحة العالمية ودائما ما تكون

استفسار عن كيفية تقديم الطلب

أحد رجال المرور يحاول فك الازدحام

للاجتهادات الشخصية اخطاء بطبيعة الحال خصوصا بالنسبة لنسبة الاعاقة واشار الى ان الامر لا يعني ان بعض اللجان السابقة اعتمدت معايير الصحة العالمية وان العلم جار الآن مع «يو ان دي بي» وتم الاتصال معها لاحضار عدد من الاطباء العالميين المتخصصين وسيقومون بأعطاء دورات تدريبية متخصصة لاطباء الكويت وبعض الدول الخليجية.

من جهته صرح مراقب المجلس الاعلى للمعاقين عصام حيدر بأن المجلس بدأ صباح امس بتفعيل المادة 32 من قانون المعاقين بعد التنسيق مع بنك التسليف والادخار على مدى عدة لجان مشتركة جمعت ما بين الادارة القانونية في الهيئة العامة للمعاقين والقائمين على الشؤون القانونية في بنك التسليف والادخار.

ولفت الى التوصل الى ان المعاق ذو الاعاقة المتوسطة الى الشديدة سوف يصرف له مبلغ 10000 دينار كويتي بينما ذو الاعاقة الخفيفة يصرف له 5000 دينار كويتي، وبين حيدر ان المبلغ سيتم صرفه بناء على ملكية وحدة السكن وليس على عدد المعاقين داخل المنزل الواحد بحيث تصرف المنحة للمنزل الذي يضم عددا من المعاقين لمرة واحدة بالنسبة لصاحب العلاقة الاشد. وكشف حيدر عن قبول الهيئة للطلبات بناء على صلاحية شهادة الاعاقة حيث سيتم اعتماد الشهادات للاعاقة الحديثة بينما يستوجب تحديث شهادات الاعاقة في حال انتهاء صلاحيتها، مشيرا الى طلب د.جاسم التمار تشكيل فريق عمل لمتابعة جميع الطلبات بعد مراجعتها مع الملفات الخاصة بالمعاقين، للتنسيق مع اصحاب العلاقة حال وجود نواقص في الطلب، مؤكدا اهتمام مجلس الوزراء بتفعيل بنود قانون المعاقين طبقا للنظم واللوائح المعمول بها. وبين ان هذه المنحة تصب في مصلحة المعاق من ناحية وجود ما يسهل حركته في سكنه الخاص وجميع مستلزماته المنزلية، مشيرا الى ان السبب في تحديد المنحة على الوحدة السكنية وليست بعدد المعاقين داخل المنزل الواحد ليتسنى للمعاق الاستفادة من هذه المنحة مرة اخرى في حال استغلاله سكنا خاصا به، ولا يتم صرفها للمعاق المستأجر كونها خاصة بالسكن المملوك للمعاق او لراعي المعاق.

(كرم ذياب)

نظم ندوة أكدت أهمية هذه الشريحة

«الحرس» ينصف المعاقين و«التأمينات» تمنحهم حقوقهم

المتحدثون في ندوة «الحرس» على المنصة

بحضور رئيس مجلس ادارة نادي ضباط وجمعية الحرس الوطني مدير مديرية التوجيه المعنوي العقيد محمد الفرحان، نظمت مديرية التوجيه المعنوي في الحرس الوطني ندوة في نادي ضباط الحرس الوطني عن حقوق المعاقين حاضر فيها كل من عضو لجنة الاعاقة في مجلس الأمة د.منصور الجدعان والاستاذ في كلية الحقوق في جامعة الكويت د.مدوس الرشيدي ومدير المعاشات التقاعدية في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خالد الفضالة، وأدارها ركن أول علاقات عامة الرائد جهيم الهاملي.

وتناولت الندوة التي عقدت تحت عنوان «قانون الهيئة العامة لذوي الاعاقة الجديدة 2010/8 بين الواجبات والحقوق» تطرق خلالها المحاضرون الى قانون رعاية الاعاقة في الكويت لعام 2009 وما يحظى به من اهتمام كبير على مختلف المستويات من أفراد الشعب، خصوصا ذوي المعاقين، والإشارة الى القانون الجديد لعام 2010 وما تضمنه من مواد تتعلق بالتعريفات والحقوق والواجبات والجزاءات المتعلقة بمن له صلة مباشرة وغير مباشرة بفئة المعاقين.

واستعرض د.منصور الجدعان خلال الندوة تعريف ذوي الاعاقة والفئات المستفيدة من قانون الاعاقة وتوضيح المراكز والخدمات التي تلتزم الحكومة بتقديمها وبنائها للمعاقين ودور الوزارات وجمعيات النفع العام في خدمة ذوي الاعاقة.

وفي المحور الثاني من المحاضرة، أشار د.مدوس الرشيدي الى التعديلات التي طرأت على قانون المعاقين والعقوبات والجزاءات لمن يسيء معاملة المعاق ودور الاسرة القانوني وواجباتها نحو أبنائها ذوي الاعاقة.

كما لفت مدير أصحاب المعاشات التقاعدية في المؤسسة العامة للتأمينات الى دور المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في تطبيق قانون الاعاقة 2010/8 بشأن المعاشات والحقوق المادية لذوي الاعاقة وأسرهم، وما تقدمه المؤسسة للمعاقين وأسرهم من مزايا وإعفاءات.

من جانبه، أكد العقيد محمد الفرحان ان المعاقين شريحة مهمة في المجتمع أولى لها المشرع الكويتي رعاية خاصة من خلال القوانين التي تكفل حقوقهم المدنية والسياسية.

جانب من الحضور

الهاجري: نناشد وزير الدفاع الاستعجال في تطبيق القانون الجديد

المطيري: سيولة «التسليف» لصرف منحة المعاقين متوافرة

السهلاوي: يجب تشكيل لجنة لاستقبال تظلمات المعاقين تجاه تقارير اللجان الطبية

العازمي والهاجري وثويني يتوسطون السهلاوي وفهد المطيري

ساد الاستياء صفوف المعاقين المشاركين في الندوة الحوارية التي نظمها النادي الكويتي الرياضي للمعاقين ضمن اليوم الوطني للتضامن مع المعاقين السادس والذي ينظمه النادي تحت رعاية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بسبب عدم حضور ومشاركة راعي الندوة التي حملت عنوان «لنبدأ من جديد» رئيس هيئة شؤون المعاقين د.جاسم التمار الذي لم يرسل من ينوب عنه لمناقشة المعاقين وأولياء أمورهم الذين حضروا خصيصا ليستمعوا للردود على أسئلتهم، وكذلك عدم مشاركة وزارة التربية ممثلة بوكيلها المساعد للتعليم النوعي الذي لم يرسل ايضا من ينوب عنه، فيما شارك بنك التسليف ووزارة الصحة في الرد على استفسارات المعاقين وأولياء أمورهم.

بدأت الندوة التي أدارها مقرر رابطة الجهات العاملة في مجال الاعاقة علي الثويني بكلمة عتب من رئيس اللجنة المنظمة العليا للاحتفال ورئيس النادي مهدي العازمي على عدم حضور رئيس هيئة شؤون المعاقين د.جاسم التمار وكذلك غياب وكيل وزارة التربية المساعد للتعليم النوعي محمد الكندري، معربا عن أسفه لهذا الاهمال من مؤسستين كبيرتين خاصة انه تمت مخاطبتهما خطيا والتأكيد هاتفيا لكن ما حدث يدل على تجاهلهم لأبناء وبنات الكويت من المعاقين، مما يجعلنا نخشى من التقاعس في تطبيق القانون وتفعيله.

وأكد العازمي ان هناك مشاكل كثيرة يعاني منها المعاقون ويبحثون لحلول عنها وأهمها الظلم الواقع على كثير منهم في تصنيف اللجان الطبية التي تقوم بالتشديد على المعاقين وتحاسبهم بخطيئة غيرهم من الذين زوروا في السابق، وقامت اللجان مع الأسف بظلم المعاق الحقيقي وتحويل اعاقته الشديدة الى بسيطة فكيف يكون المعاق الذي يستخدم كرسيا متحركا لديه اعاقة بسيطة ونحمد الله انهم لم يقولوا عنه انه كاذب وليس معاقا فهذا تخبط ويجب على الهيئة ان تقوم بتشكيل لجنة للبث في تظلمات المعاقين ليأخذ كل ذي حق حقه.

وقال العازمي مع الأسف ادارة مدارس التربية الخاصة قامت بإطالة الدوام المدرسي للطلاب بمختلف اعاقتهم وكنا نتمنى من وكيل التعليم النوعي ان يحضر هذه الندوة او من ينوب عنه للرد على تلك الاستفسارات والتي حرمت الكثير من الرياضيين من سكان الجهراء والأحمدي من المشاركة في أنشطة النادي بسبب خروجهم من المدرسة الساعة الواحدة وعشر دقائق ويصلون لمنازلهم بعد صلاة العصر فلا يستطيعون العودة الى حولي مقر النادي بسبب ضيق الوقت ونناشد وزيرة التربية اعادة النظر في ساعات الدوام المدرسي لدى مدارس التربية الخاصة.

تفعيل القانون

بدوره تقدم أمين السر العام بنادي المعاقين شافي الهاجري بالشكر لصاحب السمو الأمير على رعايته لليوم الوطني السادس للتضامن مع المعاقين.

واستغرب الهاجري من عدم تفعيل قانون المعاقين على الرغم من مضي 6 شهور على اقراره وبعض أولياء أمور المعاقين تورطوا عندما قدموا تقاعدهم وفق القانون وفوجئوا بأن ديوان الخدمة المدنية يخبرهم ان القانون 2010/8 لم يفعل بعد مما جعلهم بعد مراجعات عدة الغاء التقاعد والعودة الى عملهم حتى يأتي الفرج في تفعيل القانون لكن مع الأسف فوجئوا بخصومات عديدة عليهم فمن يتحمل تلك الخسائر بسبب تأخر تطبيق القانون؟

وقال الهاجري كنا نتوقع مشاركة راعي هذه الندوة رئيس هيئة شؤون المعاقين د.جاسم التمار للرد على استفسارات المعاقين في كل ما يتعلق بقانونهم وكذلك لسؤاله عن انجازات الهيئة في تفعيل القانون لكن مع الأسف الشديد عدم حضوره او من ينوب عنه لمناقشة قانون صدر في 21 فبراير 2010 لكن حتى يومنا هذا ونحن نحتفل بهذه المناسبة لم نر تفعيل لمواده الاثنتين وسبعين مادة سوى مادتين فقط وللأسف يوجد بطء شديد في تطبيق هذا القانون قد تكون خطوات السلحفاة أسرع منه هناك عدم تعاون ما بين وزارات الدولة بخصوص تطبيقه ووصل المعاق لمعاناة حقيقية.

وناشد الهاجري النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ جابر المبارك بصفته الرئيس الأعلى لهيئة شؤون المعاقين حل هذا الخلل وتفعيل وتطبيق القانون بأسرع وقت ممكن ولا نريد الاجتماعات التي لا تسمن ولا تغني من جوع ويجب خدمة جميع الاعاقات وهذا لا يتم الا بتعاون الجميع من أجل اقراره بشكل سريع.

سيولة مالية

من جانبه، زف مدير ادارة الشؤون القانونية ببنك التسليف فهد المطيري بشرى للمعاقين بوجود السيولة المالية لدى بنك التسليف لصرف المنحة للمعاقين والتي تقدر بعشرة آلاف دينار للاعاقة المتوسطة والشديدة وخمسة آلاف دينار للإعاقة البسيطة والبنك على أتم الاستعداد لصرف المنحة لمستحقيها بعد اكمال النموذج الخاص والمتوافر لدى هيئة شؤون المعاقين بعد تصريح رئيس هيئة شؤون المعاقين بان الهيئة ستستقبل المعاقين للحصول على هذه المنحة مطلع الأسبوع الجاري. وأكد المطيري ان البنك سيقوم بمساعدة جموع المعاقين الذين سيراجعون البنك وتخليص معاملاتهم بأسرع وقت، مبينا ان البنك يقوم بتطبيق كثير من الأمور منها منح المواطن المعاق قرض الزواج اذا تزوج من غير كويتية اضافة الى تخفيض قسط القرض الاسكاني للمعاق الى 5٪ من نسبة الراتب وألا يتجاوز القسط الشهري 50 دينارا فقط وهذا يعني انه سيسدد قرضه بعد 120 سنة ولا يستقبل البنك اي معاملة وفق شهادات الاعاقة القديمة فعلى المراجع ان يصدر شهادة حديثة تتحدد فيها درجة الاعاقة، مؤكدا ان القانون يعتبر متكاملا وهو مفخرة لجميع المعاقين، متمنيا الاستعجال في تطبيق نصوص القانون.

من جانبه، أكد وكيل وزارة الصحة المساعد للشؤون الفنية د.خالد السهلاوي ان وزارة الصحة مع توجه ان تكون مدة الشهادة خمس سنوات وليس كما هو معمول به اليوم مدتها سنتان فقط مما يزعج المعاق ومراجعته للهيئة ومنها للطب الطبيعي لإجراء الفحص كل سنتين، مؤكدا ان وزارة الصحة طالبت هيئة شؤون المعاقين بضرورة تشكيل لجنة التظلم للنظر في جميع التظلمات التي يقدمها المعاقون اذا شعروا انهم تعرضوا لظلم جراء تقييم اعاقاتهم، مبينا ان مشكلة وزارة الصحة في تشكيل لجان الكشف عن المعاقين هي قلة أطباء الطب الطبيعي فلا يوجد لدينا سوى ثلاثة أطباء فقط وهذا تخصص مزعج في الكويت، مشيرا الى انه لا نستبعد ان يكون هناك ظلم لبعض الحالات والخطأ وارد في كل مكان لكن نسعى دائما لتداركه واعطاء كل ذي حق حقه.

التمار: تنامي أعداد المعاقين خلال السنوات الخمس الماضية من 5 آلاف إلى 40 ألفاً

- 10 آلاف للإعاقة المتوسطة والشديدة و5 آلاف للبسيطة
- حيدر: صرف «القرض» سيكون وفقاً لشهادات الإعاقة الحديثة فقط

جورج عاطف

بدأت صباح أمس الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة تفعيل المادة 32 من القانون رقم 8 لسنة 2010 الصادر بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تقضي بحصول المعاق على منحة بهدف البناء.

أكد مدير عام الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة د. جاسم التمار أن القانون رقم 8 لسنة 2010 الصادر بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كفل في مادته رقم 32 حصول المعاق على منحة بهدف البناء، مشيراً إلى أنه انطلاقا من مبدأ تفعيل هذه المادة تم عقد اجتماعات عدة مع بنك التسليف والادخار بصفته الجهة الأخرى المعنية بهذا الأمر.

وقال التمار في تصريح صحافي صباح أمس: "الآن وبعد مناقشات عدة وتباحث في المادة المذكورة آنفاً وضعنا أيدينا على الخلل الموجود، وتم تكليف لجنة قانونية لوضع آليات صحيحة قانوناً لهذا النوع من المنح بعد الاطلاع على المادة التفسيرية للقانون، وتم إصدار القرار بحيث يتم صرف منحة قدرها 10 آلاف دينار للإعاقات المتوسطة والشديدة، و5 آلاف دينار للإعاقة البسيطة، وتم وضع نموذج مشترك بين الهيئة والبنك تتم تعبئته من الراغبين في الاستفادة من هذا القرار"، مشيراً إلى أن هناك فريق عمل مجهزا في الهيئة سيقوم بمراجعة النموذج مع الملفات الخاصة بالمعاقين، والاتصال عليهم في حالة وجود نواقص لاستكمالها.

وأكد التمار أن تنامي أعداد المعاقين خلال السنوات الخمس الماضية من 5 آلاف الى ما يقارب 40 ألف معاق أمر يحتاج إلى وقفة جادة ودراسة شاملة، مشيراً إلى أنه تم تشكيل لجان متخصصة للتحقق من صحة أعداد المعاقين وحالاتهم وفقاً للقوانين والنظم واللوائح المعمول بها، موضحاً أن بعض اللجان السابقة حددت بعض الحالات وفقا للاجتهادات الشخصية، وليس طبقاً للمعايير والأسس التي حددتها منظمة الصحة العالمية، والاجتهادات الشخصية دائماً ما تكون مصحوبة بأخطاء، كاشفاً عن اتصال الهيئة مع مؤسسة UNDB لإحضار عدد من الأطباء العالميين المتخصصين، الذين سيقومون بإعطاء دورات تدريبية متخصصة لأطباء الكويت وبعض الدول الخليجية.

شهادات الإعاقة

كشف مراقب الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة عصام حيدر أن مبلغ القرض الاسكاني سيتم صرفه بناء على ملكية وحدة السكن لا على عدد المعاقين داخل المنزل الواحد، حتى يتم صرف المنحة للمنزل الذي يضم عددا من المعاقين مرة واحدة، وذلك حتى يتسنى للمعاق الاستفادة من هذه المنحة مرة اخرى في حال استغلاله سكنا خاصا به، مبيناً أن المنحة لن يتم صرفها للمعاق المستأجر، لأنها خاصة بالسكن المملوك للمعاق أو لراعي المعاق.

وذكر حيدر أنه سيتم قبول طلبات الحصول على القرض الاسكاني بناء على صلاحية شهادة الاعاقة، وسيتم اعتماد شهادات الاعاقة الحديثة فقط، مشدداً على ضرورة تحديث شهادات الاعاقة المنتهية صلاحيتها، مشيراً الى أن المدير العام لهيئة المعاقين د. جاسم التمار طالب بتشكيل فريق عمل لمتابعة الطلبات كافة، بعد مراجعتها مع الملفات الخاصة بالمعاقين، للتنسيق مع أصحاب العلاقة في حالة وجود نواقص في الطلب، مؤكدا اهتمام مجلس الوزراء بتفعيل بنود قانون المعاقين طبقاً للنظم واللوائح المعمول بها.

5 حوادث تصرع مواطنة وتصيب 7 أفراد بينهم أربعة مواطنين

نجمت عن تخطي حدود السرعة القانونية وعدم الحذر عند التجاوز

رجال الإطفاء يتعاملون مع الحادث

محمد الهادي

شهدت البلاد أمس الأول خمسة حوادث سير لقيت خلالها مواطنة مصرعها وأصيب 4 مواطنين وهنديين وسوري في أماكن متفرقة من البلاد.

وقع الحادث الاول في منطقة أمغرة باتجاة منطقة الجهراء، وأصيب خلاله ثلاثة أشخاص هنديان وسوري، وكان الهنديان عائدين من الجهراء في طريقهما الى أحد المحال التجارية من أجل شراء بعض الأدوات الكهربائية للمركبة والتوجه الى محل آخر لتركيبها، وفي الطريق انفجر إطار خلفي فقد القائد السيطرة على المركبة، لتتجه إلى مركبة تسير بالقرب منها ويقودها سوري يبلغ من العمر 27 عاما، وتصطدم بها، وفور إبلاغ غرفة العمليات قصد الموقع رجال الامن والاسعاف، وقام تامر الخالدي وحسام عبدالمجيد وخالد احمد ومحمد خلف ومحروس بخيت بنقل المصابين الى مستشفى الجهراء لتلقي العلاج.

وفي الحادث الثاني أصيب مواطن بكسر في العمود الفقري وسحجات وكدمات في أنحاء الجسم، بعد أن اصطدمت مركبته في احدى المركبات التي كانت تسير بالقرب منه بشكل بطيء جدا، وكان المواطن قد فقد السيطرة على مقود مركبته فانحرفت عن مسارها الى المركبة البطيئة، واصطدمت بالمركبة ومن ثم بالرصيف ثم انقلبت، وعندما أبلغ عن الحادث هرعت دوريات المرور وسيارات الاسعاف وجرى إسعاف المصاب الى مستشفى الجهراء، وسجلت قضية.

كما أصيب مواطنان بكسور وبإصابات متفرقة بعد أن تصادمت مركبتاهما على طريق سلوى والرميثية باتجاه الكويت في وقت متأخر من مساء امس الاول، وقع التصادم حين كان المواطن (20 عاما) في طريقه الى مقر عمله حيث يعمل في إدارة الطيران المدني وكان يهم بالتوجه الى مقر عمله، وأثناء محاولته الوصول الى مقر عمله فوجئ بانحراف مركبة نحوه واصطدامها بمركبته بقوة فتوقف الطريق، فتوقف المارة وتم الاتصال بغرفة العمليات وحضر رجال المرور وتم إبعاد المركبتين عن الطريق، وتبين ان قائد المركبة الاخرى فقد السيطرة على مقود مركبته بعد هبوط دورته الدموية وتم نقل المصابين الى مستشفى مبارك لتلقي العلاج، وسجلت قضية.

وفي حادث رابع، لقيت مواطنة في العقد الثاني من عمرها مصرعها بعد تعرضها لحادث سير وأدى ذلك الى انقلاب مركبتها وذلك على طريق الفحيحيل مقابل جسر أبو حليفة صباح امس، المواطنة التي كانت مسرعة في طريقها الى إحدى الجامعات الخاصة في المنطقة، وأثناء محاولتها تجاوز إحدى المركبات انحرف قائدها إلى حارتها فلم تجد طريقة للهروب من الحادث لتصطدم بالمركبة وتنقلب مركبتها عدة مرات، ثم توجهت الى الحاجز الاسمنتي الفاصل بين الشارعين واصطدمت به وانقلبت ثم استقرت وسط الطريق، وعلى الفور جاء رجال الامن والاسعاف ونقلت المواطنة الى مستشفى العدان ولكنها لفظت أنفاسها هناك، وسجلت قضية وجار التحقيق فيها.

وجرت وقائع الحادث الأخير بين منطقتي الرميثية وبيان باتجاه الكويت وأصيب فيه مواطن بكسر في الفخذ الايمن وجروح متفرقة في الجسم، ونجم الحادث عن توقف مركبة بشكل مفاجئ أمام المواطن، فحاول جاهدا إيقاف مركبته ومنعها من الاصطدام ولكنه فشل في ذلك، فتوجه الى الحاجز الاسمنتي واصطدم به ثم اتجهت مركبته الى المركبة المتوقفة واصطدمت بها، وعلى الفور ابلغت غرفة العمليات التي ارسلت رجال المرور والاسعاف التي حضر بها احمد حسين وعبدالله الشخص وتم نقل المواطن الى مستشفى مبارك لتلقي العلاج من الاصابات التي تعرض لها، وجار التحقيق في القضية والكشف عن ملابساتها.

ومع كثرة هذه الحوادث لا تزال وزارة الداخلية تحث المواطنين والمقيمين على ارض البلاد بضرورة الانتباه وعدم الانشغال بغير الطريق حفاظا على سلامتهم وسلامة الاخرين من مستخدمي الطريق، كما ناشدت أصحاب المركبات ضرورة متابعة مركبتهم وفحصها بشكل دوري حفاظا على سلامة المركبة وتحسبا لأي طارئ.

«حقوق الإنسان»: نثمّن إنجاز مقترحات وتوصيات معالجة أوضاع «البدون»

ثمّنت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان الإنجاز الذي تحقق من قبل اللجنة المنبثقة من المجلس الأعلى للتخطيط ومقترحاتها، بشأن معالجة أوضاع فئة "البدون" في الكويت.

وأكدت الجمعية في بيان لها أصدرته أمس أهمية اعتماد مجلس الوزراء التوصيات بأسرع وقت ممكن واتخاذ التدابير التنفيذية لتطبيقها، من أجل الانتهاء من هذا الملف الذي أوجع الضمير الوطني لزمن طويل، والذي أدى إلى تشويه سمعة الكويت في المحافل الدولية وفي أوساط المنظمات الحقوقية، وتلك التي تعمل في مجالات حقوق الإنسان.

وطالبت الجمعية باتخاذ إجراءات سريعة لمنح الجنسية الكويتية لمن يستحقها بموجب التوصيات الواردة في تقرير اللجنة، إذ لا يعقل تعطيل حق المواطنة لكل من تنطبق عليه شروط ومواد قانون الجنسية الصادر في عام 1959 والتعديلات اللاحقة عليه.

وأضافت الجميعة: "من الضروري العمل على إفساح المجال أمام أفراد فئة "البدون" للتوظيف في مختلف القطاعات التي تتوافر فيها فرص العمل بدلاً من استيراد العمالة من الخارج وإرهاق المجتمع بها، ويضاف إلى ذلك توفير حقوق التعليم والرعاية الصحية والحصول على الوثائق الثبوتية لكل فرد من أفراد فئة البدون".

ولفتت الجمعية الانتباه إلى توصية اللجنة بأن يتم تشكيل هيئة تابعة لمجلس الوزراء تُعنى بكل القضايا والمسائل المتعلقة بفئة "البدون"، وتعمل على إنجاز القرارات التي سيعتمدها مجلس الوزراء.

وأكدت الجمعية أهمية تشكيل هذه الهيئة من شخصيات ذات مصداقية وذات صلة، آملة أن يكون للجمعية الكويتية لحقوق الإنسان تمثيل في هيكلية هذه الهيئة، لكي تتمكن من المساهمة الموضوعية في معالجة هذه القضية، ونعمل على مراعاة اتباع مبادئ حقوق الإنسان ونصوص دستور البلاد.

«الأوقاف»: تسهيل مغادرة 24 حملة حج إلى الديار المقدسة

قالت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إنها أتمّت عملية تسهيل مغادرة حملات حجاج من الكويت، متجهةً براً إلى الديار المقدسة عبر منفذ السالمي الحدودي، بواقع 24 حملة ضمت أكثر من خمسة آلاف حاج من المواطنين والمقيمين.

وأوضح مدير مكتب شؤون الحج في الوزارة رومي الرومي في تصريح صحافي أمس، أن أعمال الفريق الإشرافي بشأن عملية المغادرة تركزت على متابعة أحوال الحجاج وتسهيل إجراءات مغادرتهم، والتأكد من صحة بيانات الحافلات المستخدمة في نقلهم، وتزويدهم بأرقام هواتف وعناوين بعثة الحج الكويتية المتمركزة في حي النسيم بمكة المكرمة.

وأضاف إن الفريق تولّى أيضاً، عملية التأكد من سلامة تصاريح الحج المعتمدة من قبل الوزارة، فضلاً عن مراجعة كشوفات الحجاج ومطابقتها مع جوازاتهم، منعاً لأي تأخير وتذليلاً لأي معوقات قد تحول دون الانتهاء من إجراءات سفرهم.

«الداخلية»: احذروا الاحتيال الإفريقي عبر الهاتف

حذَّرت إدارة الإعلام الأمني بوزارة الداخلية المواطنين والمقيمين من تلقي اتصالات هاتفية أو رسائل تلفونية تزعم للمتلقي أنه يعاني السحر وأنه بحاجة إلى العلاج لفكه.

وأكدت الإدارة في بيان أمس أن مصدر هذه الاتصالات من خارج البلاد، وخاصة من دول إفريقية، وتهدف إلى النصب والاحتيال على المواطنين والمقيمين والاستيلاء على أموالهم بدعوى علاجهم، داعية الجميع إلى عدم الانسياق وراء مثل هذه الاتصالات والإدلاء بمعلومات عن أرقام حساباتهم المصرفية أو معلومات شخصية لهذه النوعية من ضعاف النفوس من المحتالين، حمايةً لهم وحفاظاً على أموالهم وممتلكاتهم.

الشمالي: نستعد لمواجهة المظاهر الأمنية في الربيع والتعامل مع الأمطار والسيول

خليل الشمالي

كشف وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن العام اللواء خليل الشمالي أن الخطة التي يتم الإعداد لها حاليا لمواجهة المظاهر الأمنية لمناطق مخيمات موسم الربيع والتعامل مع الاختناقات المصاحبة لموسم الأمطار والسيول مع اقتراب إجازة عيد الأضحى المبارك، إضافة إلى التعامل اليومي للحد من المعاكسات أمام المدارس وفي الأسواق والمجمعات التجارية بالتنسيق بين مديريات امن المحافظات الست.

وأوضح الشمالي وفق بيان للداخلية أن إدارة عمليات الأمن العام تتولى تسيير دوريات الأمن الثابتة والمتحركة لتقديم الدعم والإسناد والأمن والتوجه لاماكن البلاغات التي تصل إليها مباشرة من الجمهور أو مخافر الشرطة أو غرفة العمليات المركزية بوزارة الداخلية التي يتم التعامل معها ومع غيرها من المواقف الأمنية بسرعة وكفاءة عالية.

ولفت إلى أن المهمات الأمنية تسير وفقا للخطة الموضوعة التي سيتم مناقشتها من خلال اجتماع موسع سيعقد مع المديرين العامين لمديريات امن المحافظات الست وقادة المناطق ورؤساء المخافر إلى جانب الأجهزة الأمنية والمدنية الأخرى تهدف بالدرجة الأولى إلى بسط السيطرة وإحكام المراقبة الأمنية لتقليص الظواهر والسلوكيات المنحرفة، إلى جانب تقديم العون والمساعدة الإنسانية على الطريق سواء التي تتم من خلال البلاغات أو التي تصادف وقوعها أثناء الجولات الميدانية التي تقوم بها دوريات الأمن في مختلف المناطق والتجمعات وفي المناطق الخارجية والحدودية بما في ذلك مناطق الشاليهات والمزارع التي تخضع لنظام مراقبة أمنية مكثفة للتعامل الفوري مع المواقف الأمنية والتدخل بالسرعة الممكنة مع رفع كفاءة مخافر الشرطة للتعامل مع البلاغات والشكاوي وسرعة الإحالة إلى جهات الاختصاص.

وأشار الشمالي إلى أن الخطة الأمنية المشتركة للتعامل مع موسم مخيمات الربيع لمناطق البر ومواجهة موسم الأمطار والسيول تصادف قرب إجازة عيد الأضحى المبارك حيث يتولى تنفيذها عدد كبير من أجهزة الأمن إلى جانب التعاون والتنسيق مع العديد من الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية لضمان أقصى درجات الكفاءة وسرعة التعامل مع الظروف الاستثنائية من خلال المهام والواجبات المنوطة بكل جهة بحكم اختصاصها وطبيعة عملها.

وفي هذا الصدد، طالب الشمالي الجميع أفرادا ومؤسسات التعاون والتواصل مع أجهزة الأمن في جميع المحافظات إلى جانب الأجهزة المعنية الأخرى من اجل تقديم خدمات أمنية أفضل بسرعة وكفاءة وحضور فعال وان اى إخلال أو خرق للقوانين والتعليمات الصادرة والإجراءات المتخذة سيواجه بكل حزم وشدة.

وأكد أن أجهزة الأمن تعمل من اجل استتباب الأمن والطمأنينة في جميع المناطق قبل اي شيء آخر، ولذلك فالكل مدعو إلى المشاركة في تحقيق أهداف الخطة والوصول بها إلى بر الأمان مشددا على أن أجهزة الإعلام المرئي والمسموع والمقروء يجب أن يكون لها دور ايجابي مساند لدور أجهزة الشرطة في توعية وإرشاد الجمهور إلى أهمية التعاون واحترام القوانين واتباع التعليمات لضمان سلامة وامن الجميع في مثل هذه المناسبات والمواقف الأمنية.

«الطوارئ الطبية» تختتم دورة الاستعداد للحوادث الإشعاعية

اختتمت الطوارئ الطبية صباح امس بوجود الوكيل المساعد للشؤون الفنية بوزارة الصحة د. خالد السهلاوي دورة الاستعداد للحوادث الاشعاعية التي أقيمت بالإدارة.

وأوضحت الإدارة في بيان امس أن هذه الدورة تعتبر الثانية التي تقام في الإدارة، مشيرة إلى أن خبراء من وزراة الطاقة الأميركية اشرفوا على التدريب في الدورة، وشارك فيها ما يقارب 160 مشاركا من القطاعات الوزارية.

ولفت البيان إلى أن هذه الدورة تهدف إلى تدريب الطاقم الطبي على التعامل مع الحالات الناتجة عن الحوادث الاشعاعية وتدريب الجهات المعنية بالتعامل مع مثل هذه الحالات، مشيرا إلى انها تأتي ضمن سلسلة دورات أقيمت حسب الخطة الموضوعة من وزارة الصحة ووزارة الطاقة الاميركية لتأهيل عامليها من الفنيين والطواقم الطبية والجهات المعنية على الاستعداد لمواجهة الحوادث الاشعاعية.

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

صدق الله العظيم

مشاركة عزاء

تتقدم أسرة

الجريدة. ALJARIDA

بأحر التعازي القلبية

وخالص العزاء والمواساة إلى

عائلة الزبيل

لوفاة المرحوم

محسن عبدالرحمن محسن الزبيل

سائلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته

ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

كويت نيوز

ارتفاع عدد المعاقين في الكويت من 5 آلاف الى 40 الف خلال خمسة سنوات الماضية

الكاتب :المحرر المحلي

الأحد ,07 نوفمبر 2010 16:52

0

جاسم التمار

كشف مدير الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة د .جاسم التمار أن عدد المعاقين في الكويت ارتفع خلال السنوات الخمس الماضية من 5 آلاف معاق الى أربعين ألف، مشيرا الى أن هذه الزيادة تحتاج الى مراجعة ودراسة شاملة .

وقال التمار في تصريح صحفي بمناسبة بدء تطبيق القانون رقم 8 لسنة 2010 الصادر في شأن حقوق ذوي الاعاقة أن الهيئة شكلت لجان متخصصة للتحقق من صحة أعداد المعاقين، لافتا الى أن اللجان السابقة حددت بعض الحالات وفقا لاجتهادات شخصية.

وأوضح التمار الى ان الهيئة وبنك التسليف وضعا نموذج مشترك للراغبين من الاستفادة من قرار منحة البناء للمعاقين، مشيرا الى أن فريق في الهيئة سيقوم بمراجعة النماذج والاتصال بالمعاقين في حال وجود نواقص.

ندوة «لنبدأ من جديد» في نادي المعاقين شهدت هجوما عنيفا على التأخر في تطبيق القانون

ذوو الاحتياجات حضروا ... وغاب التمار والكندري

○ مهدي العازمي: اللجان الطبية تصنف معاقا بكرسي متحرك صاحب إعاقة بسيطة!

○ شافي الهاجري: عدم تفعيل قانون المعاقين ورّط أولياء الأمور الذين تقاعدوا

كراسي الصف الأمامي خالية من الحضور (تصوير مرهف حورية)

| كتب غازي الخشمان |

تحولت ندوة «لنبدأ من جديد» التي نظمها النادي الكويتي الرياضي مساء أول من أمس تحت رعاية المدير العام للهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة الدكتور جاسم التمار ضمن فعاليات الاحتفال باليوم الوطني السادس للتضامن مع المعاقين إلى منبر هجومي على التمار من جهة ووكيل وزارة التربية المساعد للتعليم النوعي محمد الكندري من جهة أخرى لغيابهما عن الندوة وعدم حضور أي ممثل عن الجهتين للاجابة عن اسئلة واستفسارات المعاقين الذين حضروا بكثافة في الندوة.

وعبر رئيس اللجنة المنظمة العليا للاحتفال رئيس النادي الرياضي الكويتي للمعاقين مهدي العازمي عن «استياء المعاقين كافة لعدم حضور رئيس الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة الدكتور جاسم التمار غياب وكيل وزارة التربية المساعد للتعليم النوعي محمد الكندري»، معربا عن أسفه «لهذا الإهمال الذي جاء من مؤسستين كبيرتين في شؤون ذوي الإعاقة، الأمر الذي يؤكد عدم الاهتمام واللامبالاة بقضايا المعاقين، وللأسف لم يقوموا بإرسال من ينوب عنهم خصوصا أنه تمت مخاطبتهم خطيا والتأكيد هاتفيا لكن ما حدث يدل على تجاهلهم لأبناء وبنات الكويت من المعاقين مما يجعلنا نخشى من التقاعس في تطبيق القانون وتفعيله».

وقال العازمي خلال الندوة الحوارية الذي نظمها نادي المعاقين مساء أمس الأول في مقرة في منطقة حولي: «كان الأجدر بمن دعيناه أن يستجيب ويرد على استفسارات أبنائه، لكن مع الأسف ما حدث استخفاف بقضايا المعاقين لعدم حضور أبرز جهتين يعاني المعاقون من أمور كثيرة فيهما وأرادوا أن يستفسروا عنها سواء في الهيئة أو في وزارة التربية، وهذا تعامل غير حضاري فعلى الرغم من أن الدعوات وصلت إليهم قبل اسبوع لكن مع الأسف أن نصل إلى هذا المستوى من المسؤولين فهذا أمر يحز بالنفس فما ذنب المعاق الذي جاء في يوم عطلة ليتوجه بأسئلته إلى المسؤولين الذين لديهم الحل لكثير من مشاكله ولم يضعوا لنا كمعاقين أي اعتبار».

وأكد أن ثمة مشاكل كثيرة «يعاني منها المعاقون ويبحثون لحلول عنها وأهمها الظلم الواقع على كثير منهم في تصنيف اللجان الطبية التي تقوم بالتشديد على المعاقين وتحاسبهم بخطيئة غيرهم من الذين زوروا في السابق، وقامت اللجان مع الأسف بظلم المعاق الحقيقي وتحويل إعاقته الشديدة إلى بسيطة فكيف يكون معاق يستخدم كرسيا متحركا لديه إعاقة بسيطة ونحمدالله أنهم لم يقولوا عنه أنه كاذب وليس معاقا فهذا تخبط ويجب على الهيئة أن تقوم بتشكيل لجنة للبت في تظلمات المعاقين ليأخذ كل ذي حق حقه».

وتابع: «مع الأسف إدارة مدارس التربية الخاصة قامت بإطالة الدوام المدرسي للطلاب بمختلف إعاقاتهم وكنا نتمنى من وكيل التعليم النوعي أن يحضر هذه الندوة أو من ينوب عنه للرد على تلك الاستفسارات والتي حرمت الكثير من الرياضيين من سكان الجهراء والأحمدي من المشاركة في أنشطة النادي بسبب خروجهم من المدرسة الساعة الواحدة وعشر دقائق ويصلون لمنازلهم بعد صلاة العصر فلا يستطيعون العودة إلى حولي لمقر النادي بسبب ضيق الوقت، ونناشد وزيرة التربية لإعادة النظر في ساعات الدوام المدرسي لدى مدارس التربية الخاصة».

وبدوره تقدم أمين السر العام بنادي المعاقين شافي الهاجري بالشكر لسمو أمير البلاد على رعايته لليوم الوطني السادس للتضامن مع المعاقين ولجميع الجهات العاملة في مجال الإعاقة للمشاركة في فعاليات اليوم الوطني وكذلك جميع السفارات العربية والأجنبية التي شاركت في حفل الافتتاح وساهمت في نجاحه.

واستغرب الهاجري من «عدم تفعيل قانون المعاقين على الرغم من مضي ستة أشهر على إقراره»، موضحا أن بعض أولياء أمور المعاقين «تورطوا عندما قدموا على التقاعد وفق القانون الجديد حيث تفاجأوا بأن ديوان الخدمة المدنية يخبرهم أن القانون 8 / 2010 لم يفعل بعد ما دفعهم بعد مراجعات عدة لإلغاء التقاعد والعودة إلى عملهم حتى يأتي الفرج في تفعيل القانون لكن مع الأسف فوجئوا بخصومات عديدة عليهم فمن يتحمل تلك الخسائر بسبب تأخر تطبيق القانون».

وقال الهاجري: «كنا نتوقع مشاركة راعي هذه الندوة رئيس هيئة المعاقين الدكتور جاسم التمار للرد على استفسارات المعاقين في كل ما يتعلق بقانونهم، وكذلك لسؤاله عن إنجازات الهيئة في تفعيل القانون لكن مع الأسف الشديد عدم حضوره أو من ينوب عنه لمناقشة قانون صدر في 21 فبراير 2010 وحتى يومنا هذا ونحن نحتفل بهذه المناسبة لم نر تفعيلا سوى لمادتين من مواده الـ 72 وللأسف يوجد بطء شديد في تطبيق هذا القانون قد تكون خطوات السلحفاة أسرع منه وللأسف هناك عدم تعاون مابين وزارات الدولة بخصوص تطبيقه».

وناشد الهاجري النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ جابر المبارك بصفته رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة «حل هذا الخلل وتفعيل وتطبيق القانون بأسرع وقت ممكن ولا نريد الاجتماعات التي لا تسمن ولا تغني من جوع ويجب خدمة جميع الإعاقات وهذا لا يتم إلا بتعاون الجميع».

ومن جانبه،زف مدير إدارة الشؤون القانونية في بنك التسليف فهد المطيري بشرى للمعاقين «بوجود السيولة المالية لدى بنك التسليف لصرف المنحة للمعاقين والتي تقدر بعشرة آلاف دينار للإعاقة المتوسطة والشديدة وخمسة آلاف دينار للإعاقة البسيطة بعد إكمال النموذج الخاص والمتوافر لدى هيئة شؤون المعاقين».

وأكد المطيري أن البنك «سيقوم بمساعدة جموع المعاقين الذين سيراجعون البنك والعمل على إنجاز معاملاتهم بأسرع وقت»، مبينا أن البنك «يقوم بتطبيق كثير من الأمور منها منح المواطن المعاق قرض الزواج إذا تزوج من غير كويتية إضافة إلى تخفيض قسط القرض الإسكاني للمعاق إلى 5 في المئة من نسبة الراتب وألا يتجاوز القسط الشهري 50 دينارا فقط وهذا يعني أنه سيسدد قرضه بعد 120 سنة ولا يستقبل البنك أي معاملة وفق شهادات الإعاقة القديمة فعلى المراجع أن يصدر شهادة حديثة يتحدد فيها درجة الإعاقة»، مؤكدا أن القانون «يعتبر متكاملا وهو مفخرة لجميع المعاقين»، متمنيا «الاستعجال في تطبيق نصوصه».

ومن جانبه أكد وكيل وزارة الصحة المساعد للشؤون الفنية الدكتور خالد السهلاوي إن وزارة الصحة «تؤيد توجه أن تكون مدة الشهادة خمس سنوات وليس كما هو معمول به لمدة سنتين فقط مما يزعج المعاق من خلال مراجعته للهيئة ومنها للطب الطبيعي لإجراء الفحص كل سنتين»، موضحاً أن وزارة الصحة «طلبت من هيئة شؤون المعاقين تشكيل لجنة التظلم للنظر في جميع التظلمات التي يقدمها المعاقون إذا شعروا أنهم تعرضوا للظلم جراء تقييم إعاقتهم».

وبين السهلاوي أن وزارة الصحة «تواجه مشكلة في قلة أطباء الطب الطبيعي فلا يوجد لدينا سوى ثلاثة أطباء فقط وهذا تخصص مزعج في الكويت»، مبينا «اننا لا نستبعد أن يكون هناك ظلم لبعض الحالات والخطأ وارد في كل مكان لكن نسعى دائما لتداركه وإعطاء كل ذي حق حقه».

المتحدثون في الندوة

○ فهد المطيري: تسهيلات كبيرة من بنك التسليف للمعاق الذي يستطيع تسديد قرضه على 120 سنة

○ خالد السهلاوي: الخطأ وارد ويجب تشكيل لجنة لاستقبال تظلمات المعاقين تجاه تقارير اللجان الطبية

المئات راجعوا لتسلم النموذج مع غياب الاستعداد الكافي من قبل الهيئة

منحة المعاقين... ازدحام وعدم تنسيق و... «تعب قلب»

| كتب ناصر الفرحان |

ازدحام في الشوارع وطوابير بشرية امام مبنى الهيئة العامة لذوي الاعاقة تلبية للقرار الذي اتخذه مدير عام الهيئة الدكتور جاسم التمار في شأن المنحة المالية للمعاقين.

وتساءلت مجموعة من المراجعين عن عدم وجود اي تنسيق او متابعة او مكان مهيأ لاستقبال المئات من المراجعين الذين غصّت بهم شوارع الشعب البحري لاكثر من 4 ساعات، بالاضافة الى عدم وجود اي دورية او شرطي مرور لتنظيم السير وفك الاختناقات.

ابواحمد (معاق) طالب باستخدام التكنولوجيا الحديثة في تعبئة البيانات وارسالها على البريد الالكتروني للهيئة دون عناء وكذلك عدم التسبب بالازدحام.

وذكرت «ام فهد» ان القرار صدر دون دراسة لكيفية تنفيذه والدليل ما نراه اليوم من ازدحام غير عادي.

جموع بشرية في مبنى المعاقين

مواطنون ينتظرون دورهم خارج المبنى

The Public Authority for People with Disabilities

الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة

نموذج طلب تقديم منحة بنك التسليف والادخار

رقم الملف الآلي : _____ رقم المعاملة : _____

تاريخ تقديم الطلب : ___/___/_____

اسم المعاق : _____ الرقم المدني: _____

المنطقة: _____ قطعة: _____ شارع: _____ جادة: _____ منزل: _____

الهاتف: منزل: _____ جوال: _____

البريد الالكتروني: _____

اسم مقدم الطلب: _____

صلة القرابة: _____

الهاتف: منزل: _____ جوال: _____

البريد الالكتروني: _____

توقيع مقدم الطلب

تعليمات:

- جميع البيانات المدونة عليه تحت مسئولية مقدم الطلب والهيئة غير مسئولة عن أي بيانات غير صحيحة
- يرجاء تعبئة النموذج كاملاً.
- إذا لم يكتمل تعبئة النموذج المعروف يعبر نموذج آخر وان يتطر لموعد الطلب الأول.
- سوف يقوم موظفوا الهيئة بالاتصال بمقدم الطلب بعد مراجعة النموذج والملف.
- يرجاء عدم مراجعة الهيئة بشأن طلب المنحة إلا بعد الاتصال بك وذلك بعد مرور ثلاث أسابيع من تاريخ تقديم الطلب.

الشعب البحري - قطعة (1)، شارع 414 - هاتف 22920945 - 22920934 فاكس: 22961784 ص.ب. 64829 الشويخ الرمز البريدي 70460

Al Sha'ab Al Bahri - Block No.(1) Tel: 22920945 - 22920934 Fax: 22961784 - P.O.Box: 64829 Al-Shuwaikh Code No. 70460

نموذج طلب المنحة

استعرضت قانون الرعاية الجديد ومميزاته

ندوة عن حقوق المعاقين في نادي ضباط الحرس الوطني

الفرحان متوسطا المشاركين في الندوة

نظمت مديرية التوجيه في الحرس الوطني ندوة في نادي ضباط الحرس الوطني عن حقوق المعاقين حاضر فيها كل من عضو لجنة الاعاقة في مجلس الامة الدكتور منصور الجدعان والاستاذ في كلية الحقوق في جامعة الكويت الدكتور مدوس الرشيدي ومدير المعاشات التقاعدية في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خالد الفضالة، وادارها ركن اول علاقات عامة الرائد جهيم حمد الهاملي.

وتناولت الندوة التي عقدت تحت عنوان: «قانون الهيئة العامة لذوي الاعاقة الجديد 8/ 2010، بين الواجبات والحقوق» تطرق خلالها المحاضرون الى قانون رعاية المعاقين في الكويت لعام 2009م وما يحظى به من اهتمام كبير على مختلف المستويات من افراد الشعب الكويتي، خصوصا ذوي المعاقين، والاشارة الى القانون الجديد لعام 2010، وما تضمنه من مواد تتعلق بالتعريفات والحقوق والواجبات والجزاءات المتعلقة بمن له صلة مباشرة وغير مباشرة بفئة المعاقين.

○ الفرحان: ذوو الإعاقة شريحة مهمة في المجتمع

واستعرض الدكتور منصور الجدعان خلال الندوة تعريف ذوي الاعاقة والفئات المستفيدة من قانون الاعاقة وتوضيح المراكز والخدمات التي تلتزم الحكومة بتقديمها وبنائها للمعاقين ودور الوزارات وجمعيات النفع العام في خدمة ذوي الاعاقة.

وفي المحور الثاني من المحاضرة اشار الاستاذ في كلية الحقوق في جامعة الكويت الدكتور مدوس الرشيدي الى التعديلات التي طرأت على قانون المعاقين والعقوبات والجزاءات لمن يسيء معاملة المعاق ودور الاسرة القانوني وواجباتها نحو ابنائها ذوي الاعاقة.

كما لفت مدير اصحاب المعاشات التقاعدية في المؤسسة العامة للتأمينات الى دور المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في تطبيق قانون الاعاقة (8/ 2010)، بشأن المعاشات والحقوق المادية لذوي الاعاقة واسرهم، وما تقدمه المؤسسة للمعاقين واسرهم من مزايا واعفاءات.

من جانبه، اكد رئيس مجلس ادارة نادي ضباط وجمعية الحرس الوطني مدير مديرية التوجيه المعنوي العقيد محمد الفرحان ان المعاقين شريحة مهمة في المجتمع اولى لها المشرع الكويتي رعاية خاصة من خلال القوانين التي تكفل حقوقهم المدنية والسياسية، ومن هذا المنطلق حرص مجلس ادارة نادي ضباط الحرس الوطني بتوجيهات من قيادة الحرس الوطني ممثلة بسمو الشيخ سالم العلي رئيس الحرس الوطني والشيخ مشعل الاحمد نائب رئيس الحرس الوطني ومتابعة وكيل الحرس الوطني اللواء ناصر عبدالله الدعي على عقد هذه الندوة في اطار التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني بهدف تسليط الضوء على حقوق هذه الفئة المهمة في المجتمع، ما يؤكد ريادة وتميز الحرس الوطني بين المؤسسات الأمنية.